

والأخرى ذراع اليد المرفقين هكذا ذكره أبو الحسن القدر بن محمد رحمه الله وهل الصديقان من التيمم
لم لا قالوا لا يخرج هاتين التيمم وقال البيهقي في بيان التيمم وقيل في الكلام وما إذا ضرب ثم أحدث
ثم استعمل في الوجه فإن يجوز قبل مسح وجهه وأولى بوجوه التيمم فبعد أن يتيمم في مسح الوجه فإنه
التيمم ثم أحدثت فينقض وعند البيهقي يجوز لمن ملى ما للوضوء ثم أحدثت في استبراء الوجه فإنه
يجوز فإن قيل لم كان التيمم في الوجه واليدين خاصة وأنه الرأس والرجلين قبل الرأس يدل على
الأصل وهو غسل الرأس ومسح الوجه والرجلان فرضه امتداد بين المسح والغسل يعني إذا لم
أحتمل كان فرضه المسح على أحتمل وسنة التيمم أن يمسح اليد إلى قبل الرأس ويقبل يده
ويبرز ثم يفيضها عند الرشح فنقضوا ذلك في ظاهر الرواية وعند أبي يوسف نقضت في غسل
في الضرب الثاني كذا في المسح عليه أن يملأ بالتراب لأن المقصود وهو المسح دون التمسك
فإن بعضهم قال بأن السجوي لا يوجب استصحاب ذلك عضوًا يستعمل استصحاب العضو
كما في إحدى الروايتين أي لا يبرهن الاستصحاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا
غسل الأصابع وينزعها ثم يمسح المسح وقوله وبعضهم قال بأن الفتوى لا يوجب التيمم وهو
أحسن من رواية عن أبي بصير أن الاستبراء ليس شرطًا في الخف والرأس إلا أن يقول الباقي قوله تعالى فامسحوا
بوجوهكم صلاه دخلت على المفقول به أي فامسحوا وجوهكم كقولنا تعالوا لعلنا نأبىكم إلى التمسك
فلا يفسد بتفويض الحال لما ان التيمم سقطت عضوًا أو أصلاً ويغيب عضوًا على ما علمت من الروايات
كالصلاة في السجود كما سقطت عن عضوها في السجود على ما علمت من الروايات
الغرض وكيفية التيمم أن يضر يديه وضوءه ويرفعها وينفضها حتى يتبين أثر التيمم ويضع يدها
وجبه ثم يضر يديه الخشوي وينفضها أو مسح يداها في السجود ظاهره كلف العيني من
رؤس الأصابع ومدها إلى المرفقين ثم مسح باطن يده اليسرى باطن ذراع اليمن إلى الرشح
ومر باطن اليمين على ظاهرها بهامه اليمن ثم يفعل يده اليسرى كذلك لكنما البنية
فإنه يجب ويطلق بالضر بنين يكتب عن أن السنة فرض في التيمم وقيل في السنة يفيض
لأنه يخلق عن الوضوء ولا يخالق في وصفه إلا أن يقول التيمم هو الغسل والغسل هو الأثر
وهي البنية فالله فضل التيمم عنها خلاف الوضوء فإنه لسم غسل مسح فافتد قالان التيمم

جعل ظهوراً في حالة مخصوصة وهي عدم الماء أو الماء المظهور بنفسه فاستغنى عن التيمم وصف البنية
أن يتيمم استحابة الطهارة جنباً كان أو محدثاً وقوله ويلقى بالضربتين يكتب على التيمم
منه أحدث وإنما سوا فعلاً وبه وعند أبي بكر الرازي لا بد من نية التيمم أن كان محدثاً أو
رشح أحدث وإن كان جنباً أو في رشح الجناب والصحيح الأول ولذا التيمم بالخشوع والنفاس وروي
عمار بن ياسر رضي الله عنه قال أصابني جنابة فتمسكت في التراب كما يمسك إذا فقدت الماء فمسح
أسدي على وجهي فقال أصرت تاراً بما رأيتاً فكيفك إن تضر به بيديك على الأرض ويحك على وجهك تضر
ضرب آخر في فتح بها ذراعك إلى المرفقين أو كل جنب الأرض التيمم يصلح عند الطرفين فأجمع
كالتراب والرياح أو كالماء والصورة النورة ثم الكحل وحسن يعين التراب للسجوي وعنه
الرميل علا قدروي وقوله عند الطرفين يعني إلى خفيفه ويحس الأرض هو الذي إذا طلع الظلم
والأولين إذا حرق ولا يصبر ماداً وقوله وحسن يعين التراب للسجوي أي لا يجوز التيمم عند
الأبالوت خاصة وهي رواية جعل عن روي عن أبي يوسف في الرطب روايتان أحدهما عدم الجواز
وفي الهداية قال أبو يوسف لا يجوز التيمم الأبالوت والرمل خاصة والأخرى وجود التراب
أما إذا ما حرقها فقول أبي يوسف كقولنا وقال مالك رحمه الله يجوز التيمم بالأرض وإنما انفرد بها حتى لو
ضرب يده على شجرة قائمة وتيمم بها كما روي وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز التيمم الأبالوت الذي
يلحق باليد ثم عند أبي حنيفة إذا تم على حجر أملس لا اعتبار له أو على عايط أو على موضع من الأرض
أجزأه وبه قال زفر وعنه محمد وروايتان وإن التيمم بالماء كان ما بعد الجوز وإن كان جنباً حار
كذا في التيمم والفتاوى وقال سفيان الثوري رحمه الله لا يجوز ولو لم يجد إلا الطين فإنه يلج به طرف
توب أو عين حتى يجف التيمم وإن لم يمكن ذلك قاله أحمد بن حنبل في التيمم بالطين والرطب وإن لم يجد يده والشيء جواز
التيمم بالطين عند أبي حنيفة وزفر ولو خلط ما لا يجوز التيمم بالتراب كالدقيق أو الرماد إن كان
التراب هو الأكثر فإن التيمم وإن كان التراب أقل لا يجوز ويجوز التيمم بالحصاة والجر المدقوق وأحد
المدقوق كذا في التيمم قال في التيمم يعني إذا كان الأجر من طين فالص أماء أو ما لم يمسح
من جنس الأرض وكانت إلى أكثر منه لا يجوز التيمم به وهو من الكافر لعل الوضوء
وأكل بالرك لا ينعص: لكنم حور عند الناني منهم الكافر لليمانى وهو من الكافر